كتيّب توعوي حول:

أهداف التنميـــــة المستدامة والعمل اللائـــق

In partnership with Canada

لكل النساء والفتيات

هيئـة الأمم المتحدة للمرأة

UNDP

المرصد اللبناني لحقوق العمـــال والموظفيـــن

01

جدول المحتويات

01	مقدمة	02
02	الواقع الحالي في لبنان	04
03	التحديات المستقبلية	05
04	دور العمل اللائق في التنمية المستدامة	06
05	إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية	07
06	أهداف التنمية المستدامة	11
07	واقع علاقات العمل في لبنان في مقابل معايير العمل اللائق	13
08	الخيارات لتحقيق العدالة الاجتماعية	16
09	خاتمة	17

02

مقدمـــــة

يشـهد العالـم والمنطقـة العربيـة بشـكل خـاص تصاعـدًا خطيـرًا فـي معـدّلات الفقـر، مـا يفتـح البـاب واسـعًا أمـام مخاطـر الانفجـار الاجتماعـي نتيجـة الأزمـات الاقتصاديـة المتكررة والانكماشـات الحـادّة فـي سـوق العمـل. فقـد تضاعـف عـدد الفقـراء فـي العالـم العربـي خـلال السـنوات الأخيـرة، منتقـلاً مـن ٤٥ مليـون إلـى نحـو ٩٠ مليـون شـخص، مـا يعكـس هشاشـة الأوضـاع المعيشـية وتـردّي مؤشـرات العدالـة الاجتماعيـة.

فـي مـوازاة ذلـك، تمثـل البطالـة تهديـدًا حقيقيًـا للاسـتقرار الاجتماعـي، مـع بلـوغ عـدد العاطليـن عـن العمـل حـول العالـم نحـو ٢٠٠ مليـون شـخص، فيمـا تبـدو آفـاق التوظيـف محـدودة، خاصـة فـي صفـوف الشـباب والنسـاء.

03

وفي لبنان، منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية عام ٢٠١٩، تفاقمت الأوضاع المعيشية بشكل غير مسبوق، حيث انهارت قيمة العملة الوطنية بأكثر من ٩٧% ، وارتفعت نسبة الفقر المدقع إلى ٢٨%، وتجاوزت نسبة الفقر العام ٨٠% من السكان. كما ارتفعت نسب البطالة بشكل لافت، خصوصًا بين الفئات الشابة والنساء، وترافق ذلك مع تفكك مؤسسات الحماية الاجتماعية وانهيار قدرتها على تأمين الحدّ الأدنى من الدعم للفئات الأكثر هشاشة.

04

الواقـــع الحالـــي فـــي لبنـــــان

- **انهيـار العملـة:** فقـدت الليـرة اللبنانيـة أكثـر مـن ٩٧% مـن قيمتهـا, ممـا سـاهم فـي تدهور الظـروف المعيشـية للمواطنين.
- **زيـادة الفقـر:** ارتفعـت نسـبة الفقـر المدقـع إلـى ٢٨%, وتجـاوزت نسـبة الفقـر العـام ٨٠% مـن السـكان.
- **البطالـة:** شـهد لبنـان ارتفاعًـا فـي معـدلات البطالـة, حيـث تقـدر نسـبة البطالـة بيـن الشـباب والنسـاء بأكثـر مـن ٤٠%.
- **الحمايـة الاجتماعيـة:** انهـارت معظـم برامـج الحمايـة الاجتماعيـة, ممـا أدى إلـى تقليـص الخدمـات الأساسـية للمواطنيـن.
-

05

التحديات المستقبلية

- **معدلات البطالة المتزايدة:** يُتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل في السنوات القادمة إلى ٢١٣ مليون شخص في العالم.
- **الفقر العالمي:** نحو نصف سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين يوميًا, مما يهدد تحقيق التنمية المستدامة.

06

دور العمـــــل اللائـــــق في التنمية المستدامة

- **العمـل اللائـق ونمـو الاقتصـاد:** يعتبـر العمـل اللائـق مـن الأسـس التـي يقـوم عليهـا النمـو الاقتصـادي المسـتدام الـذي يشـمل ضمـان حقـوق العمـال وتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة.
- **التحديـات الاقتصاديـة:** ضـرورة تبنـي سياسـات اقتصاديـة جديـدة لمكافحـة الفقـر وتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة مـن خـلال تحفيـز الأسـواق المحليـة.
- **مفهـوم العمـل اللائـق:** يشـمل العمـل فـي ظـروف مـن الحريـة والمسـاواة والأمـن والكرامـة الإنسـانية.

07

إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالــة الاجتماعيـــة

- إن السياق الحالي للعولمة الذي يتصف في نشر التكنولوجيا الجديدة, تدفق الأفكار, تبادل السلع والخدمات, زيادة رؤوس الأموال والتدفقات المالية, تدويل عالم الأعمال والعمليات التجارية, الحوار وتنقل الأشخاص لاسيما العمال والعاملات..كل ذلك أدى الى تغييراً جذريا في معالم عالم العمل.
- هذا وساعد التعاون والتكامل الإقتصاديان عددا من البلدان على استيعاب اعداد كبيرة من الفقراء الريفيين في الاقتصاد الحضري الحديث, ودعم الابتكار في تطوير المنتجات وتداول الافكار التي تخدم الأهداف التنموية. غير ان هذا التكامل الاقتصادي العالمي وضع العديد من البلدان والقطاعات امام تحديات كبيرة مثل:

08

- عدم التساوي في الدخل.
- استمرار مستويات عالية من البطالة.
- ازدياد الفقر وارتفاع معدلاته.
- هشاشة الاقتصادات أمام الصدمات الخارجية.
- نمو العمل غير المحمي في ظل اقتصاد غير منظم مما يؤثر على علاقة الاستخدام وأشكال الحماية التي يمكن أن تقدمها.

لهذا السبب وادراكا من منظمة العمل الدولية اصبح من الضروري تحقيق نتيجة محسنة ومنصفة للجميع من اجل الإستجابة للتطلع العالمي الى العدالة الإجتماعية ولضمان استدامة المجتمعات المتفتحة والإقتصاد العالمي كما لمحاربة الفقر وحالات عدم المساواة المتزايدة.

09

وتجدر الاشارة الى ان منظمة العمل الدولية تعمل على استحداث نهج عالمي ومتكامل يتماشى مع برنامج العمل اللائق والأهداف الإستراتيجية الأربعة للمنظمة التالية:

- تعزيز العمالة من خلال خلق بيئة مؤسسية واقتصادية مستدامة
- وضع وتعزيز تدابير الحماية الإجتماعية
- تعزيز الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي
- احترام وتعزيز وتطبيق المبادئ الاساسية في العمل (الحريات النقابية- عدم انتهاك المبادئ والحقوق الأساسية في العمل).

إن إعتبار المساواة بين الجنسين وعدم التمييز قضيتين شاملتين تتضمنهما الأهداف الاربعة الإستراتيجية المذكورة أعلاه .

10

وتجـدر الاشـارة الـى أن هـذه الأهـداف الإسـتراتيجية الأربعـة غيـر قابلـة للتجزئـة وهـي مترابطـة ومتكافلـة والتقصيـر فـي النهـوض بـأي هـدف سـوف يضـر بالتقـدم فـي اتجـاه تحقيـق الأهـداف الأخـرى، لذلـك ينبغـي للجهـود المبذولـة أن تكـون جـزءا مـن اسـتراتيجية عالميـة ومتكاملـة للمنظمـة مـن أجـل تحقيـق العمـل اللائـق.

11

أهداف التنمية المستدامة

حددت أهداف التنمية المستدامة من أجل تحقيق العولمة العادلة : «وهي عبارة عن مجموعة من ١٧ هدفاً وُضعت من قِبل منظمة الأمم المتحدة, وقد ذُكرت هذه الأهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة, في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتي تمثل في مجموعها ١٦٩ غاية».

و رسمت اهداف التنمية المستدامة مساراً علمياً وعالمياً يغطي مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية مثل (الفقر – الجوع – الصحة – التعليم – تغير المناخ – المساواة بين الجنسين – المياه – الصرف الصحي – الطاقة – البيئة – العدالة الاجتماعية).

ولهـذا السـبب يعتبـر العمـل اللائـق المحـرك الأساسـي للتنميـة المسـتدامة, مـن أجـل ديمومـة الحيـاة الكريمـة واللائقـة بالجنـس البشـري. وتجـدر الاشـارة الـى ان الهـدف الثامـن هـو تعزيـز النمـو الاقتصـادي المسـتدام وتوفيـر العمـل اللائـق للجميـع مـن خـلال زيـادة الاسـتثمارات.

الـى ذلـك, لابـد مـن وضـع **تعريـف واضـح للعمـل اللائـق** وهـو توفيـر العمـل فـي ظـروف من: الحريـة والمسـاواة والأمـن والكرامـة الإنسـانية. و يتضمـن توفيـر فـرص عمـل عادلـة وآمنـة, والعمـل علـى تحسـين ظـروف العمـل فـي جميـع القطاعـات الاقتصاديـة وتأميـن الحمايـة الاجتماعيـة لعائـلات العمـال/لات . ويعـد العمـل اللائـق أمـرًا محوريًـا فـي الجهـود المبذولـة للحـد مـن الفقـر وهـو وسـيلة لتحقيـق التنميـة العادلـة والشـاملة والمسـتدامة.

13

واقع علاقات العمل في لبنـــان في مقابل معايير العمل اللائق

- **فـرص العمـل:** تراجـع حـاد فـي فـرص العمـل الجديـدة خاصـة فـي القطاعـات المتضـررة مثـل المصـارف والسـياحة كمـا يوجـد تنافـس غيـر متكافـئ علـى الفـرص الموجـودة.
- **العمـل غيـر المقبـول:** تزايـد العمـل الهـش وزيـادة فـي معـدلات عمالـة الأطفـال. وتبقى ظاهـرة عمـل الأطفـال أحـد أهـم المخاطـر الجسـدية والنفسـية فـي لبنان.
- **الدخـل الملائـم:** تراجـع الأجـور بشـكل ملحـوظ, ممـا أثـر علـى مسـتويات المعيشـة بشـكل كبيـر. فالحـد الأدنـى للأجـور لا يوفرالحـد الأدنـى لإحتياجـات الأجيـر/ة وعائلتـه/ا.
- **ضمـان الاسـتقرار فـي العمـل** مـع ارتفـاع معـدلات البطالـة وخاصـة فـي أوسـاط الشـباب والنسـاء فـي ظـل منافسـة شـديدة وغيـر متكافئـة مـن الأيـدي العاملـة اللاجئـة والمهاجـرة.

- **التوازن بين العمل والحياة الشخصية:** التوازن شبه معدوم في ظل سياسات اصحاب العمل المهيمنة على القرار الحكومي خاصة على المستوى الإجتماعي والمعيشي, حيث لا تقيّد ولا إحترام للحق بالإجازات على أنواعها ودون أي رقابة أو تدخل من وزارة العمل أو القضاء المعطل.
- **المساواة في التعامل بين الرجل والمرأة في العمل:** تعرضن النساء خلال الأزمة الأخيرة لأكبر موجة تسريح من العمل بعد أن كنَّ يمثلن ٣٤% من المسجلين في الضمان الإجتماعي أصبحن حوالى ٢٢%. وعدم المساواة سيدة الموقف في الوضع الراهن حتى أن الحد الأدنى الرسمي للأجور معظمهن لا يحصلن عليه.
- **الحماية الاجتماعية:** تعاني مؤسسات الضامنة الرسمية وفي مقدمتها الضمان الاجتماعي من أزمة خانقة, مما يقلل من فعالية قدرة الدولة على تقديم الدعم للعمال والعاملات.

- **احتـرام الحـق بالحـوار الاجتماعـي:** جميـع مؤسسـات الحـوار الإجتماعـي إنتهـت ولاياتهـا القانونيـة منـذ عـدة سـنوات والدولـة ممتنعـة عـن إجـراء الإنتخابـات لهـا منعـاً لإمكانيـة أن تلعـب دوراً يحمـي مصالـح الفئـات العماليـة مـن خـلال ابقـاء الخلـل فـي التمثيـل العمالـي الـذي يخـدم مصالـح الطبقـة الحاكمـة فـي الدولـة واصحـاب العمـل.
- **الحقـوق والحريـات النقابيـة وفـق المعاييـر الدوليـة:** لا تـزال الدولـة لا تحتـرم الإتفاقيات التـي وقعـت عليهـا. علمـاً أن جميـع مشـاريع التعديـلات التـي تعمـل وزارة العمـل عليهـا تصـرّ فيهـا علـى بقـاء الترخيـص المسـبق مـن قبلهـا للنقابـات والتدخـل والتعـدّي علـى الحريـات النقابيـة ولا سـيما الحـق بالإضـراب .

16

الخيـــارات لتحقيـــق العدالـــة الاجتماعية

- **اسـتراتيجيات المسـتقبل:** تطويـر اسـتراتيجيات مسـتدامة لتعزيـز العدالـة الاجتماعيـة مـن خـلال تحفيـز الاقتصـاد المحلـي وزيـادة فـرص العمـل.

- **ضـرورة التغييـر:** الحاجـة إلـى سياسـات جديـدة تتماشـى مـع التحـولات الاقتصاديـة والاجتماعيـة فـي العالـم العربـي.

17

خاتمـــــــة

فـي ظـلّ الأزمـات المتلاحقـة وتفاقـم معـدلات الفقـر، لم يعـد الصمـت خيـارًا ممكنًـا. فالعدالة الاجتماعيـة ليسـت ترفًـا أو مسـألة اختياريـة، بـل هـي حـقّ أساسـي مـن حقـوق الإنسـان، وركيـزة ضروريـة لبنـاء مجتمـع متماسـك وآمـن.

إنّ العمـل اللائـق، والحمايـة الاجتماعيـة، والمسـاواة، ليسـت مجـرّد شـعارات نرددهـا، بـل هـي أهـداف ينبغـي العمـل الجـاد والمشـترك لتحقيقهـا. وتضطلـع النقابـات اليـوم بـدورٍ محـوري، لا يقتصـر علـى الدفـاع عـن الحقـوق، بـل يمتـد إلـى المسـاهمة فـي صياغـة رؤيـة جديـدة لمجتمـع أكثـر عدالـة وإنصافًـا.

ومـن خـلال التغييـر المسـتدام فـي السياسـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة، يمكننا المضـي قدمًا نحـو تحقيـق العدالـة الاجتماعيـة والحـدّ مـن التفاوتـات التـي تقـوّض الاسـتقرار والكرامـة الإنسـانية.

يُنفَّذ مشروع " القيادات النسائية في الفضاءات المدنية:
كسر الحواجز نحو رؤية أكبر"
من قبل المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين بالشراكة مع
UN Women Lebanon و UNDP Lebanon، وبدعم من حكومة كندا.

تمثل المواد في هذا الكتيب آراء وسياسات المرصد اللبناني لحقوق
العمال والموظفين ولا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات
UN Women Lebanon و UNDP Lebanon